ثانيا : النظريات التفاعلية

ان تأكيد النظريات الحتمية على عامل دون اخر في تفسير التغير الاجتماعي قد دفع بالكثير من علماء الاجتماع وخاصة المحدثين منهم الى دراسة التغير الاجتماعي من وجهة نظر تعدد اسبابه ، والبحث عن مجموعة العوامل التي تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتؤدي الى احداث التغير ، كما ركز هؤلاء على دراسة مدى تباين في تأثير هذه العوامل المتشابكة تبعا لظروف الزمان والمكان والتراث الاجتماعي للمجتمعات المختلفة . فمرة يكون هذا العامل او ذلك مؤثرا ومرة اخرى متأثرا ، وقد يكون مؤثرا ومتأثرا في ان واحد . وهكذا تؤكد هذه التفسيرات على مبدا السببية لجميع العوامل في تفسير التغير الاجتماعي .

وللواقع ان علم الاجتماع المعاصر قد تجاوز هذا الخلاف الفكري وذلك برفضة للنظريات الحتمية او التحفظ عليها، ورجوعه عن تفسير التغير الاجتماعي بعامل واحد ، واتجاهه نحو تفسير متعدد الاسباب ، حيث تتفاعل مجموعة من العوامل بعضها مع بعض وتساهم معا في احداث التغير. يقول ميرل بهذا الصدد "ليس للتغير الاجتماعي سبب واحد، وبالمثل ليس هناك نظرية للتغير الاجتماعي وحيدة ومحيطة بكل شيء " مثل التحديات التكنولوجية او الثورة الصناعية ، او التطلعات الدينية او غيرها .ولكن لن تكن اية نظرية من هذا النظريات كافية للإحاطة بالحقيقة المعقدة للتغير الاجتماعي.

وتتجلى اهمية تعدد العوامل وتفاعلها في احداث التغير بالنسبة للتنمية الريفية بعامة والتنمية الزراعية بخاصة ، فزيادة الانتاج الزراعي مهمة معقدة يقوم الانسان بدور مهم وحاسم في تهيئة الظروف المناسبة لتحقيقها ، فتوافر الظروف الطبيعية المناسبة من تربة ومياه ودرجات حرارة ملائمة وغيرها ليست كافية لوحدها لزيادة الانتاج ، اذ لابد ان يتم استغلالها استغلالا واعيا من قبل الانسان وذلك من خلال استخدام الاساليب العلمية الحديثة الكفيلة بزيادة الانتاج الزراعي من النواحي الكمية والنوعية ، وبشكل افقي وعمودي لكي يستطيع السيطرة على الظروف الطبيعية والتحكم بها لخدمة اهدافه في تطوير الزراعة .

ان هذه العوامل المتعددة التي تدخل في عملية الانتاج الزراعي والتي لو امكن استغلالها على النحو الامثل لغيرت صورة الانتاج الزراعي وهي بحد ذاتها عوامل ساهمت مجتمعة في احداث هذا التغير في الانتاج . وكذلك الحال لو اردنا ان نعد برنامجا تنمويا شاملا في الريف فإننا سنجد ان التنمية الريفية الشاملة ستكون متعددة الجوانب ، فهي اقتصادية وتعليمية ومعرفية ، وصحية وخدمية ، ولذلك لابد من تنفيذ برامج اصلاحية في هذه الجوانب المذكورة لكي تحصل التنمية الحقيقية في الريف . وسناتي على هذا الموضوع في الصفحات القادمة.

ولهذا فقد وجه عدد كبير من علماء الاجتماع المحدثين اهتمامهم لدراسة التغير في جوانب الحياة المختلفة من جهة تعدد وتنوع الاسباب التي يمكنها ان تتفاعل وتتكامل لإحداث هذا التغيير .

وهكذا نجد ان النظريات التفاعلية او الوظيفية ترجع اسباب التغيير الاجتماعي في المجتمع الى مجموعة من الاسباب او العوامل وتعد هذه العوامل ذات اثر متكافئ في احداث التغير الحاصل في المجتمع ، ومن هنا

يصدق القول بانه ليس هناك نظرية وحيدة للتغير الاجتماعي لامة وشاملة لكل جوانب هذا التغير ، وبالمثل فليس هناك سبب واحد لإحداث هذا التغير ، بل هناك اسباب متعددة.

تنمية المجتمع الريفي

يتردد مصطلح التنمية كثيرا على مسامعنا في الوقت الحاضر ، فلا يكاد يمر يوم علينا دون ان نسمع او نقرا خبرا يتعلق او يشير اليها ، سواء اكانت تنمية اقتصادية ام اجتماعية ، محلية كانت ام اقليمية او قومية .

ان النظرة التحليلية لعملية التنمية الاجتماعية تدل على ان التنمية عي عملية تغيير ونمو في ان واحد . حيث تقوم عمليات التنمية علة اساس ان هناك تغييرا مقصودا من اجل الوصول الى هدف معين. لذلك فان المصطلحات المعبرة عن التنمية لم تعد مجرد مصطلحات علمية او اكاديمية تستعملها فئة من الناس ، بل اصبح يستعملها او على الاقل يدركها غالب السكان في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على ان تلك المفاهيم تعبر عن ظاهرة تهم اعضاء تلك المجتمعات وتمس جوانب مهمة ومتعددة من حياتهم .

والسؤال الذي يدور في الاذهان كثيرا هو – ما المقصود بمصطلح التنمية ؟ وللإجابة عن هذا السؤال نستطيع القول بان هناك بطبيعة الحال تعريفات علمية وموضوعية عديدة لمفهوم التنمية ، لان قضية التنمية لها جوانب كثيرة ومختلفة ، فاذا تحدث مزارع عن التنمية مثلا فانه قد ينظر الى التنمية على انها عملية تتعلق اساسا بإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتحسين وسائل الري ومد شبكات الطرق لمساعدة المزارعين على نقل حاصلاتهم الى الاسواق . واذا تحدث اقتصادي عن التنمية على انها تلك المجهودات التي تبذل لتطوير وتحديث اقتصاديات الدولة ورفع الدخل القومي ، ورفع مستوى الفرد ، وتوفير السلع في الاسواق وتشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية التي تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة وانتاج سلع ومنتجات لسد حاجة المجتمع .

وقد ينظر الطبيب الى التنمية على انها عملية تبدا بإنشاء المستشفيات وتدريب الاطباء ، وتوفير الادوية والعقاقير ونشر الوعي الصحي بين المواطنين باستخدام مختلف الوسائل الاعلامية والمباشرة .

واذا تحدث مصلح عن التنمية فانه قد ينظر اليها على انها قضية ترتبط اساسا بالإصلاح الاجتماعي والمحافظة على الاخلاقيات العامة والحث على الفضيلة ومعاقبة مخالفي القواعد السلوكية التي يرى المجتمع ضرورة الحفاظ عليها . وهكذا بالنسبة لبقية المجالات فان كلا مننها ينظر الى عملية التنمية من منظار خاص به . ولعل اهمية قضية التنمية هي احد العوامل الاساسية التي تؤدي الى تعدد وجهات النظر فيها لأنها قضية تهم جميع فئات المجتمع وقطاعاته.

ان المصطلح المستخدم دوليا وعلى نطاق واسع للتنمية الان هو انها عملية تغير مقصودة تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات حكومية مسؤولة تعاونها هيئات اهلية على المستوى المحلي، وتستهدف

ادخال نظم جديدة او خلق قوى اجتماعية جديدة وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغيير الاجتماعي الهادف الذي يطلق عليه اسم التنمية.

فالتنمية اذن هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانات البشرية والمادية والطبيعية المتاحة في وسط اجتماعي معين بهدف تحقيق مستويات اعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات اعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والاسرة والشباب ثم الوصول الى تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاه الاجتماعي . اي ان التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها .

ولما كانت التنمية تهدف الى الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي الشامل للمجتمعات التي تعاني من مشكلات في هذه الجوانب ، فقد تزايد في الآونة الاخيرة الاهتمام بصورة مطردة بالتنمية الريفية سواء اكان ذلك من قبل الحكومات او الهيئات العالمية ، وينبع هذا الاهتمام اصلا من حقيقة ان غالب سكان الدول النامية لا يزال يعمل ويقيم في مجتمعات ريفية تتسم بالتخلف والمعاناة والاهمال ، كما ينبع هذا الاهتمام من ايمان تلك الدول بان الاتجاه نحو تنمية المجتمعات الريفية يمثل حجر الزاوية في تقدم المجتمع ككل وان التنمية الريفية والتنمية الحضرية انما هما وجهان لعملة واحدة ، وان اختلال التوازن بينما تنمويا كان ولا يزال سببا رئيسيا في اعاقة برامج التنمية القومية من تحقيق اهدافها.

على الرغم من انتشار مصطلح التنمية الريفية في الوقت الحاضر فان هذا المصطلح لايزال يكتنفه الغموض وليس ثمة حتى الان تعريف واحد متفق عليه عند العلماء والمتخصصين في التنمية الريفية ، وربما يرجع ذلك الى ان مفهوم التنمية يتسم بالشمولية واحتوائه على افكار وايديولوجيات معينة كما انه متعدد الجوانب والمحاور وينفذ بمختلف المناهج والسياسات.

وفي محاولة لاستيضاح مفهوم التنمية الريفية فان فسك ينظر للتنمية الريفية على انها مجموعة من السياسات لها هدفان رئيسيان يتمثلان في :-

١-الارتقاء بالكائن البشري الريفي (الفرد الريفي) الى مستوى الافضل.

٢-زيادة الانتاج كما ونوعا لاستكمال واستيفاء متطلبات التنمية القومية والتي تشكل التنمية احد مقوماتها .

ويرى تودارو ان التنمية الريفية لا تعني فقط التنمية الزراعية التي تشكل العنصر الاساس والضروري للتنمية الريفية ، بل ينبغي ان ينظر اليها على انها التغير في البناء الاجتماعي والاقتصادي وايضا في المؤسسات والعلاقات والعمليات الاجتماعية بالمناطق الريفية.

ولقد اكد تودارو على ان التنمية الريفية على الرغم من انها تعتمد على تنمية وتقدم المزارع الا فأنها تعني اكثر من ذلك فهي تركز على : -

١-تحسين مستوى المعيشة والدخل وتوفير فرص العمل ، ورفع المستويات الصحية والتعلمية وتحسين المستوى الغذائي والاسكان ومختلف الخدمات الاخرى .

٢-تقليل التفاوت في توزيع الدخل الزراعي وتقليل عدم التوازن بين الريف والمدينة فيما يتعلق بالدخل وفرص العمل .

٣-رفع كفاءة القطاع الزراعي من اجل المحافظة على التطورات الايجابية الحاصلة .

وعلى اية حال فانه بالنظر الى التنمية الريفية باعتبارها نقطة مهمة ومركزية لكل دول العالم الثالث نجد انها تتطلب استيفاء لكل الشروط والمتطلبات السالفة الذكر.